



أزمة التغيير السياسي في الوطن العربي : دراسة تحليلية في متغير التعليم

نبيل دريس : استاذ محاضر " أ "

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3

لخضر بن دادة : أستاذ مساعد

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة مولاي الطاهر، سعيدة

ملخص:

إنّ البحث في تحقيق التغيير السياسي، إنّما يسمح من وجهة نظر علمية بتسليط الضوء على أن التعليم هو كل ما يثير الإشكالية في الوطن العربي، إنه بهذا المعنى إشكالية استحداث أنظمة تعليمية فعالة تستهدف بالضرورة تحقيق أقصى قدر ممكن من الحاجيات المتزايدة لدى الشعوب العربية في مختلف المناحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما الثقافية، ثم من ناحية أخرى الحاجة الماسة على إصلاح تعليمي جديد يأخذ وضعيات التغيير السياسي المطلوب في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الثقافة الهوياتية، الثقافة الهوياتية في الوطن العربي.

Abstract:

The search in achieving political change, but allow the scientific point of view highlighted the fact that education is all that raises problematic in the Arab world. It is in this sense the problem of the development of effective educational systems necessarily achieve maximum target as possible from the growing needs of the Arab peoples in various political aspects, economic, social, particularly cultural, and then on the other hand the urgent need for a new educational reform takes positions desired political change in the country.

Key words: Education, Cultural Identity, Cultural Identity in the Arab World.

مقدمة

لقد عكس المشروع الغربي لعملية التغيير السياسي في مجتمعات العالم الثالث، أزمات بنيوية وتاريخية حادة، ترتب عنها في النهاية سلسلة من الاخفاقات المتكررة، لا سيما التقهقر السياسي والاجتماعي المتواصل، والخضوع المطلق إلى الأجنبي، وبالتالي تكريس العودة المستمرة إلى نقطة الصفر، وقد كان نصيب المجتمع العربي في تلقي الأزمة مؤثرا بمقدار تدهور المجتمع ذاته، وتمزقه وتفاقم أزمته الداخلية.

لذلك فقد كان متوقعا أكثر أن تقود هذه الأزمة على الصعيد السياسي، إلى اهتزاز معايير السلطة، وتدميرها المتلاحق في أحد عناصرها ومقوماتها الأساسية، ودخولها في ما يمكن تسميته بالأزمة البنيوية للتغيير السياسي التي تعني بالضرورة افتقار المجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسيين، وتدني معدلات المشاركة للجماهير في الحياة السياسية، وتفجر لأزمة الشرعية السياسية، وبالتالي الانفلات والانفكاك وتهديد النظام بالانهيار التام.

وأيا كان اختلاف العلل التي أضحت تؤدي إلى هذه الأزمة ومسبباتها، فإن ثمة أيضا ما يسمح من وجهة نظر علمية بتسليط الضوء على أن التعليم هو كل ما يثير الأزمة في الوطن العربي، إنه بهذا المعنى أزمة نظام تعليمي مسدود لا يؤدي سوى الثقافة السياسية التابعة والوعي السياسي الهزيل للشعوب العربية، أو بمعنى ما نظام تعليمي عاجز عن تقديم أي حل للمشاكل الكبرى للأمة، وعن تقديم البديل المناسب لعملية التغيير السياسي المنشود في البلاد العربية!

فمن هنا، ومن ضمن هذا السياق، فقد تحيلنا العلاقة المتأزمة ما بين التعليم وعملية التغيير السياسي في الوطن العربي إلى طرح اشكاليات عدة فيما يتعلق بكيفية تأثير نظام التعليم القائم - بوضعيته الراهنة - في أزمة التغيير السياسي في الوطن العربي؟، لا سيما التساؤل أيضا عن مفهوم عملية التغيير السياسي في حد ذاته؟ وعن كيفية تأثير التعليم عموما على عملية التغيير السياسي للنظم؟ ثم البحث في مظاهر اقتران التعليم بأزمة التغيير السياسي في الوطن العربي؟ لا سيما إمكان تفعيل التعليم نفسه كآلية لتحقيق التغيير السياسي المنشود في المنطقة؟.

ونريد أن نصل من هذه التساؤلات كلها إلى اختبار افتراض عام مؤداه؛ "أنّ ساهم التعليم العربي في أزمة التغيير السياسي بوجود مشكلات تربوية وثقافية مستحكمة، حال بسببها دون تلبية الغاية المنشودة من هذه العملية، وبالتالي فإن محاولة تجاوز معضلة التغيير السياسي في الوطن العربي، إنما تتطلب مهمة القيام بعملية اصلاح تعليمي جديد يأخذ وضعيات التغيير السياسي المنشود في البلاد"، وعليه الحاجة الماسة في أن تأخذ الدراسة في

نفس الوقت بجملة مناهج، واقتربات تحليلية شتى بشأن اختبار الفرضية محل الدراسة والتحليل، أو على الأقل التأكد من مدى موضوعيتها وعلميتها، وذلك كله على النحو الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق عمليات وصفية وتحليلية عدة، قد يأتي على إثرها تعميق الفهم الدقيق لظاهرة التغيير السياسي المطلوب في الوطن العربي.

المحور الأول: التعليم والتغيير السياسي؛ تأصيل نظري

تظهر أهمية هذا المحور، من كون أنه يشكل دليل عمل، نحاول أن نستثير به مدى قدرة التعليم، على القيام بمهامه في إحداث عملية التغيير السياسي بإيجابية وفعالية، وإذا ما أردنا بلورة ذلك، مختبرين الوظيفة السياسية للتعليم في تحقيق التغيير السياسي المنشود، فإنه يمكن النظر إلى ذلك عبر رؤية نظرية ومعرفية، على النحو التالي:

أولاً: مدخل معرفي حول مفهوم عملية التغيير السياسي

يبدو من الأهمية في البداية بمكان تسليط الضوء على ملاحظات منهجية عدة تخص اصطلاح التغيير، وذلك من حيث أن المفهوم السياسي الضامر لهذا الأخير لم يُعنى بأدنى شيء من الاتفاق بين الباحثين والمفكرين، بل كان لكل منهم مفهومه الخاص، لا سيما وأن ضعف التكامل المفاهيمي للتغيير، جعله في النهاية حبيس التوظيف الظرفي فحسب، ليفسح المجال أمام توظيف بدائل اصطلاحية أخرى مثل؛ التنمية، التحديث، التحول، التقدم.....، إذ جميعها تؤدي إلى نفس الغاية والمقصد رغم الزخم اللفظي، وفيما يلي عرض لمفهوم التغيير، وشرح لمدلولاته بالشكل المنهجي نفسه الذي آثرنا أن نعرضه على النحو التالي؛

فمن مقترب محاولة تحديد المبنى اللغوي العربي لمفهوم التغيير، قد ينشأ التساؤل حول ما إذا استطاعت المعاجم العربية بالإجمال أن تعكس بما يكفي من معنى لاستيعاب المغزى العربي الأصيل للمفهوم أم لا ؟ إذ أن الإجابة على مثل هذا السؤال يمكن أن يكون مدخلا مفيدا لتصحيح أخطاء شائعة، لعل من ضمنها الاعتقاد الراهن بأن مفردة "التغيير"، مجرد انعكاس للمدلول الإنجليزي: "Change"، على ما في هذا من مغالطة كبيرة .

وذلك بيد أن لفظ "التغيير" مشتق من الفعل (غَيَّرَ)، نقول تَغَيَّرَ الشيء عن حاله، بمعنى تحول، وَغَيَّرَهُ أي حوله وبדله، كأنه جعله غير ما كان فعن "ابن الأعرابي" أنه قال: غَيَّرَ فلان عن بعيره، إذا حط عنه رحله وأصلح من شأنه¹، أما في التنزيل العزيز، نجد قوله تعالى: "ذلك بأن الله لم يكُ مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [سورة الأنفال، الآية 53]، قال "تغلب" معناه؛ حتى يبدلوا ما أمرهم الله، فالتغيير مثلما هو عليه في القرآن، إنما يشير دوما إلى محاولة تحويل واقع معاش إلى واقع آخر مرغوب فيه²، هذا عن معنى مفردة "التغيير" في اللغة العربية، فماذا عن معناها في اللغة الإنجليزية؟.

بعيدا عما عني به " التغيير " في التراث العربي، والقرآني من تصورات، مقيّدة كلها بالرغبة في النزوع إلى أفضل الأحوال، فإن اللفظ الإنجليزي حال طبعاً دون تحديده ذلك بشكل دقيق، كونه أشار إليه فحسب، بمعنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية معينة³.

مجمل القول أنه ليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق، لكن هناك تغييراً فحسب، وعليه يبدو من المفيد جداً وبعين الاعتبار، أن نراقب هذا التغيير وندرسه بكل تعقيداته، كي ما يتسنى في الأخير تسهيل عملية تكييفه وتطبيع الاستفادة منه خدمة للتنمية في أي منطقة من العالم، أو بمعنى ما التغيير الذي ينبغي أن يوضع له معايير موضوعية تؤهلنا للحكم على مدى صلاحيته في المدى الطويل لتحقيق أهداف مجتمعية تجعل من الحياة المستقبلية أمراً يحقق أقصى تطلع إنساني ممكن.

أما من حيث الاصطلاح، فإنه توجد أدبيات غزيرة حول مفهوم التغيير أو التغيير السياسي، أغلبها مفاهيم حيادية أبعد ما تكون عن الوضوح والبلورة، أو تلمس شيء من ذلك، ومهما كان من تحفظ بشأن هذا المصطلح، فإن ما يهمنا هنا هو تحديد المصطلح من ناحية، وبيان طبيعته من ناحية ثانية، فمصطلح التغيير عموماً، يحمل في طياته معنى؛ الاختلافات أو التبديلات المتعاقبة التي تقع عبر الزمن في بعض العلاقات الاجتماعية، أو التغيير بمعنى؛ الاختلافات نفسها التي تصيب مجرى تاريخ مجتمع معين، فتعترى البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية وتنعكس على الظاهرة السياسية فتؤدي إلى سلسلة من التغييرات في النسق السياسي وعلى قدر ذلك يعني التغيير السياسي؛ مصطلحاً يغطي الجانب السياسي للمجتمع من اختلافات تطال المؤسسات والأيدولوجيا والثقافة السياسية، والنظام السياسي ككل⁴.

ويمكن أن يضمّر التغيير السياسي المعنى نفسه، وذلك على النحو الذي أشارت إليه موسوعة العلوم السياسية، فهو: "مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"⁵ أو هو من وجهة التعريف الذي تضعه له "منى سالم جعبوب"؛ إلغاء سلطة وظهور سلطة أخرى، أو استبدال سياسة بسياسة جديدة ينتج عنها تغيير للأفراد على هرم السلطة، أو القوانين التي تحكم دولة أو مجتمعاً ما⁶.

فضلاً عن ذلك، فإن التغيير السياسي بمعناه الواسع، إنما هو: الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالاً يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية والبنية

معا، ويكون ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبيا متى خفض من ذلك المستوى،⁷ بل أنه من الممكن هنا كذلك، الميل لتعريف التغيير السياسي من خلال تفريده إلى صيغتين أساسيتين هما:

-التغيير الإصلاحي(التدريجي)؛ وهو نوع من التغيير، يتم في إطار اعتزام النظام القائم بسن قواعد وسياسات ملزمة تقود إلى التغيير في السياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من شاغلي الأدوار، وعليه يبدو جليا أن التغيير هنا ليس في النهاية سوى عملية معقدة بغرض الأخذ بملاحم النظم السياسية الحديثة، أكثر مما هي مجرد عملية تغيير للوضع السياسي الفاسد.⁸

وفي محاولة لفهم التغيير السياسي التدريجي، تُبادر الباحثة العربية "ثناء فؤاد عبد الله"، بإعطاء صورة تاريخية مناسبة أكثر للمناخ السياسي الذي يمكن أن ينمو ضمنه هذا الاتجاه، وذلك من حيث الإشارة إلى وجود مرحلة يمتلك فيها النظام السياسي آليات التطوير الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة، واستيعاب القوى السياسية، وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات في مجتمع اليوم وهدف الاستقرار⁹، أو بمعنى آخر مرحلة تضطلع بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية، يتم على أساسها تحقيق دعم الثقة بين المواطنين والنظام السياسي من ناحية، وحقوق المواطن في نقد السلطة السياسية والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى.

- التغيير الثوري(الجزري)؛على العكس من التغيير التدريجي الذي يميل إلى حصر مواضيع التغيير وأهدافه في جانب أو جوانب محددة من النظام السياسي والمجتمع، فإنه يتجاوز الشكل إلى إحداث تغييرات جذرية أخرى في النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وذلك كونه يعكس الأبعاد التالية:

- تبدل قيم ومعتقدات المجتمع وتحول البنية الاجتماعية.
- تغييرات في بنية القيادة، سواء في أشخاص الصفوة أو في التكوين الطبقي.
- وجود أو سيطرة السلوك العنيف على الأحداث التي تقود إلى سقوط النظام¹⁰.

أو بمعنى ما، أن الثورة المختلة إلى أبسط تعبيرها، ليست إلا هذا النوع من التغيير الذي يتم عن طريق العنف حيث يتم الانقلاب على السلطة المكروهة، أو على نفس المنوال الذي أشار إليه "فالفريدو باريتو" لمفهوم التغيير، أنه في ضل تمكن النخب القديمة من احتكار السلطة بشكل تعسفي، بحيث لا تتمكن النخب الجديدة من الوصول إليها، فمن المحتمل أن تثير هذه الأوضاع ضغطا يؤدي في النهاية إلى انفجار عنيف، وحينذاك تتدلع

الثورات التي على إثرها تستولي النخب الجديدة على السلطة،¹¹ وذلك نظرا لعدم تمكنها من الوصول إليها بطريقة أو أخرى.

إلى جانب ذلك، يفترض "توكفي" أن السبب الحاسم للتعجيل بإحداث التغيير في بناء المجتمع وأنظمتها، وفي أنساق السياسة، إنما هو الثورة، بيد أن هذه الأخيرة ليس سوى انفجار تاريخي تبعه تقدم لم تستطع المسيحية الغربية أن تقاومه، فظهر مجتمع جديد هو المجتمع الديمقراطي بعد ما تم انهيار الطبقات الاجتماعية العتيقة التي تدير الأعمال المحلية وظهور طبقات جديدة، إلى جانب تغيير النسق السياسي واشتداد مركزية السلطة بشكل لم يسبق له مثيل، كما حدث في فرنسا 1789، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما حمل "ماكيفر" أيضا على الاعتقاد بأن الثورة ليست كونها سوى مجرد تغييرات أكثر سرعة ومفاجئة في نظم الحكم،¹².

جملة القول، أن ثمة ثنائية تدور حول تدريجية التغيير أو فجائيته؛ أحدهما يسعى إلى السير في سياسة النفس الطويل من خلال عرض مطالب معينة وممارسة الضغط بغية تحقيقها، أما الثاني فهو يلجأ إلى تطبيق أسلوب كل شيء أولا شيء، الآن وفورا.

وبعد هذا العرض من المفاهيم يبدو مناسبا النظر إلى التغيير السياسي على أنه مفهوم حيادي ذوا طابع تجريدي خاص، يفترض أن ثمة مجتمع سياسي خاص، يريد على أنقاض ظروفه السياسية الخاصة به أيضا، التحول طوعا أو كرها نحو ظروف سياسية أخرى، عبر عملية معقدة مخططة أو غير مخططة، تمس أحيانا جانبا من جوانب الحياة السياسية محل التغيير، وقد تأتي أحيانا أخرى شاملة وعنيفة فتحدث تبديلات عميقة وجذرية في البناء السياسي العام من أعلى قمة الهرم السياسي إلى أدنى درجة فيه.

ثانيا: أهمية التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي.

يظهر في البدئ أن ثمة حقيقة تتعلق أكثر بمصطلح التعليم، و مفادها؛ أن هذا الأخير بصفته مفهوم أساسي لكثير من العلوم الاجتماعية والانسانية، ومكون أساسي لبنية العلم الحديث، فإنه على الرغم من ذلك كله، لم يحظى كغيره من بعض المفاهيم بأي محاولة جادة قد يترتب عليها مناقشة المفهوم مناقشة تأصيلية تستقي جذوره وتتبع دلالاته وتكشف معانيه وكوامن جوهره في اللغة العربية أو اللغات الأخرى، وفيما يلي عرض لأهم المسلمات التي حالت طبعها دون الاضطلاع بتكوين مقاربة معرفية مناسبة للمصطلح، وهي كالآتي؛

- مفهوم التعليم في شكله المؤسسي الحديث، ليس مفهوما عاما بالمعنى الشائع، وإنما هو محصلة تراث فكري وغربي، ارتبط ظهوره إلى ما بعد القرن الثامن عشر ميلادي بعقود، تماشيا مع قيم الثورة الصناعية والعلمية لمجتمعات أوروبا الغربية وتوجهاتها.
- هشاشة البنية الاصطلاحية للتعليم، بما يدل عليه الالتباس الواقع في مفهومه، واختلاطه بجملة مفاهيم أخرى، إذ غالبا ما يفسح المفهوم المجال لتوظيف بدائل لفضية مشابهة نوعا ما، مثل؛ التربية، التكوين، التدريب، التنشئة، وذلك كله على أمل التوصل إلى مدلول مطابق وصحيح للمصطلح.
- لم يسترعى التعليم بمدلوله العربي أدنى اهتمام من جانب الفكر التربوي المعاصر، لا سيما البحث عن سبل تعطيل العمل باستخدامه، وذلك دون معرفة ما يغطيه هذا الأخير حتى ولو من جانبه الحضاري الاسلامي من معاني كالتفقيه والتربية والتهديب، والترويض والتنشئة والاصلاح... وغيرها.
- التحيز التربوي لصالح منظومة اصطلاحية غربية تضل بعيدة عن متناول العقلية العربية الأصيلة للتعليم، وعن متطلبات النسق المعرفي السائد في الوطن العربي، وذلك على النحو الذي يظهر عليه اليوم فيما يتصل بمبادرات تبادل الخبرات والتجارب الأممية في تشجيع التعليم بالحوار، والابداع، والابداع التعليمي، والنقد، والمناقشة، والتعبير الحر عن الرأي....، في حين أن "على قدر جودة التعليم ومملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته"¹³.
- لكن من المهم أيضا أن نرى بأن الأمر يتعلق ليس بغالب الأحوال، وإنما فقط ببعض الحالات الاستثنائية، أو بمعنى ما، أن كل ما يُطرح من تحديات بشأن إيجاد المعيار الملائم لتعريف التعليم وإن كان قد أخفق في إيجاد الفهم المقبول لهذا المفهوم، إلا أننا في هذا المجال على وجه التحديد، لم نشأ التمسك بتعريف صارم للتعليم، بل رأينا عوضا عن ذلك، أن ندمج في تحليلاتنا معظم الأبعاد المتعلقة بالظاهرة التعليمية والتي غالبا ما تم التنويه عنها في سياق الأدبيات المعاصرة لعلم الاجتماع التربوي، ولذا فإنه تبعا لوجهة النظر هذه، فإننا نقترح في الأساس استفزاز العمل بمعياريين يمكن من خلالهما التوصل إلى مفهوم مطابق وصحيح لمدلول التعليم، وذلك على النحو الآتي:

- **المعيار اللغوي**؛ يتحدد معنى التعليم على هذا الصعيد بناء على وجود منظومة لغوية معجمية متميزة في مجتمع معين، وذلك من كون أن لفظ التعليم في جوهره، يمثل إطاراً متكاملاً من العلامات والاشارات والرموز، يعكس مدلولاتها، وتتعاكس هي فيه كذلك. فإذا قمنا بعملية مسح لمفردة "التعليم" في المعاجم اللغوية العربية لغرض التعرف على معناها ومفهومها، فإننا نجد بذلك أن كلمة التعليم يمكن أن تتحمل مترادفات عدة منها؛ التلمذة، التدريس، التحفيظ، التلقين، التفقيه، ويقال؛ [أساء المعلم تعليم المتعلم]، أي أساء تدريسه وتلقينه وتحفيظه، وتهذيبه، وتفقيحه، وتربيته وترويضه، قال تعالى: {ولكن كونوا ربانيين كما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون} ويمكن أن يدل التعليم على الصنعة، وذلك بصفته لفضاً مشتقاً من الفعل المضارع: يَعْلَمُ، تَعْلِيماً، أي جعله بشكل أو آخر يتعلم صنعة ما، قوله تعالى: {وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لُبُوسٍ لَّكُمْ لَتُحَصِّنَكُمْ مِنْ بِأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ} ، ، ومن قوله أيضاً: {عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم}.

وهكذا نرى أيضاً أن التعليم قد يكون لفضاً مرادفاً لـ: التَّفَقُّه، فمن "ابن بري" يُقال؛ عِلْمٌ وَفَقَهُ أَي: تَعَلَّمَ، وَتَفَقَّهَ، وَفَقَّهَ، أَي: سَادَ الْعِلْمَاءُ¹⁴، وبالتالي ليس هنا بين التعليم والتفقيه من فرق كبير، فالمتعلمون هم المتفقهون في الدين، وهم الذين يرشدون قومهم ويبيصرونهم بالحق ليتبعوه، قوله تعالى: {يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((...وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا))، إذ أن الحكمة هنا هي ليست سوى العلم الصحيح، أي العلم الذي يكون على حسب تعبير الامام "محمد عبده" صنعة في النفس، حاكمة على الارادة، توجهها إلى العمل الصالح المؤدي إلى السعادة، أو بمعنى آخر أن المتعلمون بهذا التصور هم أولو المعرفة والتجربة والخبرة، وهم القادرون على الفهم الرشيد والتوجيه الصحيح، وهم أهل المشورة والفتيا¹⁵.

- **المعيار الفني الاصطلاحي**؛ يقصد بالمعيار الاصطلاحي لكلمة التعليم؛ المعنى الفني أو العلمي الذي يفهم من وراء استخدام هذه الكلمة، وهو أكثر وأشد تعقيداً من المعيار اللغوي لكلمة التعليم، يتجلى ذلك في كون أن المعنى الفني أو الاصطلاحي للتعليم، قد عكس تعريفات ذات وجهات نظر وغايات وتوجهات مختلفة، كل تعريف منها ينطلق من قاعدة مختلفة عن الأخرى، ذلك وفق ما هو مبين كالآتي؛

• **المعنى السيكلولوجي**؛ يعبر مدلول التعليم ضمن هذا المعيار عن عملية تعلم بالمعنى البسيط للكلمة، تتضمن في أغلب الأحوال التأكيد ضمنياً على وجود ارتباطات سيكلولوجية ثلاثة: المعلم- المتعلم - البيئة التعليمية، وعلى هذا النحو يصف "بجي" التعليم بأنه ليس سوى عملية تقويم لعادات الطالب الدراسية وتجاوبه داخل الفصل ومقدار التعلم

وداخله"، أو بالمعنى نفسه الذي أشار إليه "ثور ندياك" أن التعليم بصفته عملية تعلم، ليس كونه سوى تعديل للسلوك من خلال الخبرة، أو هو؛ "عملية تكييف الاستجابات لتناسب المواقف المختلفة"، أو بمعنى آخر، فقد استعملت كلمة "تعليم" بمعنى "تعلم" للدلالة على أفضل ما يمكن أن تغطيه الكلمة عند "جان بياجيه" من معنى، وذلك من كون أنها عملية انتقال من موقف غامض لا معنى له، أو موقف لا ندري كنهه، إلى حالة يصبح معها ما كان غير معروف أو غير مفهوم، أمرا في غاية الوضوح، ويعبر عن معنى ما، ويمكن فهمه والتكيف معه في التو واللحظة¹⁶.

• **المعنى الموضوعي؛** على عكس ما سبق، ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم في إطار المعنى الواسع للكلمة، فهو أكثر من مجرد توصيل المعرفة إلى ذهن المتلقي، وذلك من كون أنه "مفهوم يعكس وجود نظام في مجتمع إنساني معين، يختص بأدوار عديدة، ومتنوعة، يتجلى في شكل وعي الأفراد وإكسابهم المعارف، والعلوم، والقيم، والمهارات، تسعى في جملتها إلى النهوض والتقدم بالمجتمع من خلال أفراد تم إعدادهم وتكوينهم على شاكلة معينة ومحددة"، أو أنه "أداة أساسية يتم بموجبها تكوين الفرد والمجتمع، وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان التطوير السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرفق في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية"، وهو يعني لدى الفلاسفة الاجتماعيين "القيمة والأهداف والوسائل، بمعنى التعليم كمنظور معياري، يستهدف في المقام الأول بلوغ غايات مثالية عليا"، كما يمكن أن يُعبر عن "العملية الاجتماعية التي يسير من خلالها الإنسان منذ مولده وحتى يأخذ مكانه كعضو يشغل مكانا محددا وسط الجماعة البشرية التي يشب في أحضانها"¹⁷.

وبعد هذا الحشد من التعاريف، يتبين أن للتعليم مزايا عدة في تحقيق التغيير السياسي المنشود، إذ أن الدراسة الاستقرائية لنتائج التعليم على عملية التغيير السياسي، إنما تعكس وجهات نظرية عدة تتعلق أكثر بوظيفة التعليم في تعويد النشء المشاركة السياسية، «political Participation»، وذلك من خلال تدريبهم سياسيا على صنع القرار، واستخدام طرق التحليل والنقد والمناقشة، والتعبير الحر عن الرأي واحترام الرأي الآخر، وبالتالي فإنه كلما زاد تعليم المواطن زاد اهتمامه ومشاركته الإيجابية في المجتمع، وذلك لاعتبارات عدة مفادها أن؛

- الشخص الأكثر تعليماً، هو أكثر إدراكاً لتأثير الحكومة على الفرد من الشخص الأقل تعليماً.
- كلما كان الفرد أكثر تعليماً، كلما أوضح أنه يتابع الأمور السياسية، وأنه يهتم بالحملات الانتخابية.
- الفرد الأكثر تعليماً لديه معلومات سياسية أكثر.
- الفرد الأكثر تعليماً لديه آراء حول نطاق أوسع من المواضيع الاهتمامات السياسية.
- الفرد الأكثر تعليماً أكثر ميلاً للمشاركة في المناقشات السياسية.
- الفرد الأكثر تعليماً يعتبر قادراً على التأثير على الحكومة.
- الفرد الأكثر تعليماً، أكثر ميلاً لأن يكون عضواً نشطاً في بعض التنظيمات¹⁸.

ومن نفس السياق، أن ارتباط عملية التغيير السياسي بالعمل التربوي في ضوء الأدبيات السياسية المعاصرة، إنما تدل عليه تحقيق شرعية السلطة السياسية، وذلك عبر عمليات تربوية غالباً ما تؤدي إلى إعداد الناشئ للتفكير الحر حول ماهية السلطة ومقوماتها وحول العوامل المؤثرة فيها، وبالتالي تسخير المعرفة سياسياً بشأن التحول نحو الشكل العقلاني الحديث والمناسب لهذه الأخيرة في الغد المستقبل.

أو بمعنى آخر أن تحقيق هذه المسألة، إنما يبقى مرهون بمدى قدرة المؤسسات التعليمية على تنشئة أفراد المجتمع وتلقينهم سياسياً على المبادئ والقيم الأصيلة لمعنى الشرعية والعدالة والقضاء، وذلك حسب ما يلي:

- أن الاختلاف الفكري والسياسي بكل صوره وأشكاله ليس مدعاة أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها.
- أن مؤسسة الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها ومناصبها، ينبغي أن تكون محايدة اتجاه عقائد مواطنيها.
- أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة عادلة ومباشرة وبعيدة عن الانحياز لفئة على حساب أخرى، أو لمنطقة على حساب المناطق الأخرى، مع أن تكون الدولة محايدة اتجاه عقائد وقناعات مواطنيها الدينية والسياسية.
- إزالة كل القرارات والإجراءات التي تمنع بعض المواطنين لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية من مزاوله العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقول والميادين، إذ أن تكافؤ الفرص يقتضي إزالة كل الإجراءات والخطوات التي تؤسس لحالة التمييز والتهميش لبعض المواطنين لا تتسجم وحقائق المواطنة¹⁹.

ثم أيضا، يمكن أن تشكل الهوية الوطنية / والقومية « Identity » إحدى الغايات الرئيسية التي تتبناها العملية التعليمية اتجاه تحقيق التغيير السياسي في ضوء فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته الخاصة به، فالتغيير السياسي من هذا الجانب ليس كونه سوى عملية للنظام التربوي في اتصاله بتمتية الشعور بالانتماء إلى الوطن وتراجه وتراثه وبالمسؤولية الوطنية والقومية حيال الواجب المقدس في مجال العمل على خدمته والاعتزاز بالشخصية الوطنية²⁰.

كذلك تتحدد عملية التغيير السياسي داخل النظام التعليمي ومخرجاته بناء على ارتباطها بعمليات ومعدلات تحقيق الكفاءات الوطنية، حيث أن ربط هذا النوع من المفردات على نحو مناسب لتلبية احتياجات سوق العمل والانتاج والبناء الحضاري والتنمية الشاملة يقود بالضرورة للتغيير السياسي المنشود.

المحور الثاني: التعليم، وأزمة التغيير السياسي في الوطن العربي

يشكل التعليم على الصعيد السياسي مؤشرا هاما لبيان مدى أهمية أو ضعف التغيير في الواقع العربي المعاصر، وذلك لما له من انعكاس يتضمن بوضوح، أكثر من مجرد توسيع قاعدة المشاركة السياسية للجماهير، وتحقيق شرعية السلطة، ونمو الوعي القومي بالهوية العربية، وتحجيم التصنيع، والتنمية الاجتماعية والحضارية، وذلك كله على النحو التالي:

أولا: أثر نظام التعليم في أزمة الواقع السياسي العربي، وبيئته

لغرض تسليط الضوء على تخلف عملية التغيير السياسي العربي وراء نظام التعليم القائم، فإنه يجب التركيز أكثر على محاولة ربط نظام التعليم نفسه بأزمات المشاركة السياسية والشرعية والهوية في بلدان العالم العربي، فإذا ما حاولنا تسليط الضوء على عالمنا العربي، لنرى طبيعة انعكاس العملية التعليمية على المشاركة السياسية للفرد، فإننا نجد الواقع يختلف كثيرا عما سلف ذكره، حيث عكست السياسات التعليمية القائمة أثرا واضحا في شيوع نماذج سلبية للمشاركة السياسية مثل "مشاركة التعبئة" و"مشاركة التأييد" و"المشاركة التشكيلية" والتي لا تتبع سوى مصالح خاصة، وليست سوى أداة في خدمة النظام السياسي القائم، أو من وجهة النظر التي أشار إليها المفكر العربي "عبد الله العروبي" بـ: "النظرية وواقع الدولة العربية القائمة": أن السلوك التعليمي الذي ورثه الفرد العربي لا يوافق بالضرورة كيان دولة حديثة²¹.

ثم ما تجب الإشارة إليه في ضوء مبادئ السياسة التعليمية المتبناة وراء شرعية السلطة واستقرار نظام الحكم العربي، أن ثمة ما حال دون تطبيق هذه الأخيرة على أرض الواقع

العملي الإجرائي، فمن مظاهر هذا التردّي وأسبابه نجد؛ سيطرة الحكومات العربية شبه المطلقة على كل ما يتصل بالتعليم السياسي، والسعي إلى تحويل علاقاته وتفاعلاته مع بيئته إلى شتى أشكال التأييد والطاعة والتضامن وتكريس سيطرة النظم القائمة وتلقين أيديولوجيتها من خلال إحكام السيطرة على السياسات التعليمية²²، كذلك، فكون أن النظم السياسية القائمة في البلدان العربية هي أنظمة محافظة في الأساس، فإنها عملت بقوة على أن يكون التعليم مكرسا للأوضاع التي تريد المحافظة عليها بدل أن يعمل على تغييرها. أما عن الثقافة الهوياتية العربية، فقد شهدت هي الأخرى في علاقتها بالسياسة التعليمية تخلفا حادا في مجالات شتى، تتعلق أكثر بالوحدة الوطنية، وقضية تهميش اللغة العربية، لا سيما الصراع العربي الاسرائيلي، علاوة على ذلك، فإن الوضع الثقافي السائد في البلاد العربية قد عكس بصورة أو أخرى، غياب تقاليد سياسية راسخة بحيث يمكن على أساسها تشكيل وبناء هياكل السلطة الأمر الذي خلق غموضا كبيرا حول خطوط سير العملية ونتائجها، حيث أن الغالبية من الشعب العربي ما زالت تشعر على مستوى ثقافتها الهوياتية بأن ولاءها الأساسي إنما هو العائلة أو العشيرة أو القبيلة، وليست للدولة ككل، بل قد يأتي الولاء للدولة إن جاء في مرتبة ثانية، فضلا عن عدم تحقيق التكامل في مظاهر الفصل بين الحاكم والمحكوم بعد، فكل منهما يعتمد على منظومة ثقافية تختلف نسبيا أحيانا وكميا أحيانا أخرى، ويمارس سلوكه وتصرفاته اعتمادا عليها من دون أن يأخذ بعين الاعتبار عناصر المنظومة الثقافية الأخرى²³، ومن دون أن يوليها أي اعتبار يذكر.

ومما تجب الإشارة إليه أخيرا، أن المنظومة التعليمية والتقانية السائدة قد عكست ملامح عديدة للوضع العربي المتخلف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن استظهار هذه الملامح على الصعيد الاقتصادي في جملة مظاهر عدة حيث أن إسهام خريجي الجامعات في الصناعات التحويلية ما يزال محدودا كما ونوعا، وأن عمليات الاستخراج والتسويق ما تزال معتمدة (باستثناء العراق والجزائر)، على الخبرة الأجنبية، وهذا بغض النظر عن عدم إتاحة التعليم العالي الفرصة للتخصص في الصناعات الاستراتيجية بطريقة فعالة، أو حتى بطريقة تمكن الخريجين من الخبرات في مواقع العمل واستكمال مهاراتهم في هذه النشاطات الصناعية،²⁴ بل أن خريجي التعليم العالي لم يسهموا في الصناعة بما يتلاءم مع الظروف والإمكانيات المحلية بما يعظم ناتجها أو يعمل على صيانتها وكفاءتها الإنتاجية حين تقتضي ذلك ضرورات التشغيل.

وبالتالي، فإن كل مواطن التخلف في السياسة التعليمية القائمة، دون أن يكون لخريجي التعليم العالي مردودا وعوائد في عمليات الإنتاج والتصنيع، جعل الصناعات العربية

قاصرة عن سد حاجات المنطقة حاليا، وذلك لجملة مظاهر عدة، يمكن أن نذكر أبرزها فيما يلي²⁵؛

- استمرار ربط اقتصاديات البلدان العربية باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن استمرار فرض منطق التدخل في شؤونها الواحدة تلو الأخرى، وذلك لاعتبارات عدة أهمها، وضع اليد على منابع النفط وإحكام السيطرة على أسعاره، وتحديد واستحكام القواعد العسكرية الاستراتيجية في المنطقة بما فيها استخدام وتجريب أسلحة جديدة.

- ظاهرة التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي الظاهرة الأكثر تشابها بين بلدان العالم العربي، بمعنى أن هذه البلدان لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على الدول الصناعية العالمية والإمبريالية من حيث الحاجة إلى الموارد الغذائية والسلع المصنعة والأسلحة، مقابل الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الخام، ضمن نظام تقسيم العمل.

- اتجاه معظم التجارة في هذه البلدان نحو تصدير النفط، بحيث يمثل حوالي ثلاث أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها، غير أنه يبقى في الأغلب الأعم محل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق منه، خاصة منطقة الخليج، حيث تشكل هذه الشركات تهديدا مباشرا لسلطة الدولة بما يعكس آثارا سياسية داخلية تهدد سيادة الدولة.

- ظاهرة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بين مجمل البلدان العربية، والتي تصل أحيانا إلى أقل من معدلات النمو في السكان، وهو ما أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي في الوطن العربي ككل بنحو 40% في منتصف التسعينيات، وبالطبع، فإن هذه الوضعية أدت في أغلب الأحوال إلى استنزاف القدرات المالية العربية، مما انعكس سلبا على ميزانياتها وإحداث عجز مالي بها، مما فرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي أعطى توجيهاته بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض العجز المالي.

أما على صعيد التنمية الاجتماعية والحضارية، فلا تزال المجتمعات العربية تشهد تدهورا كبيرا يحكم انخفاض مستويات دخولها، ومستويات معيشتها، والانتشار الواسع للبطالة في صفوفها، بل هبوط أعداد كبيرة منها إلى عداد الطبقة العاملة أو الشرائح الفقيرة عموما، كذلك تزايد مشكلات الإسكان ونقص المياه، والاكتمال الحضري والجريمة، والأمية والمرض والفقر، فضلا عن شيوع مظاهر أخرى تتعلق أكثر بمشاكل عدم المساواة وتكافؤ الفرص وتفشي التحيز بكل أشكاله، وقد يضاف إلى ذلك مخاطر اجتماعية أخرى، وذلك من حيث²⁶؛

- اتساع دائرة الفساد في المجتمع، ونزاييد البطالة وانتشارها خاصة بين الشباب، والنساء.
- سيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي.
- انتشار عادات الاستهلاك التفاخري التي بدأت تحتاح المجتمعات العربية.
- تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وبالتالي، فإنه على قدر الضعف المستمر لقطاع التعليم في بلدان العالم العربي، فقد شكلت عملية التغيير السياسي أكثر من عقدين حلقة شيطانية مفرغة، حالت بالضرورة، دون تحقيق الديمقراطية، والتحديث السياسي للنظام، أو حتى الاضطلاع بعملية تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة وفعالة.

ثانياً؛ نحو منظور استراتيجي لإصلاح سياسة التعليم والتغيير السياسي العربي.

استناداً إلى ما تقدم، فإن الموقف الذي تسعى هذه الدراسة باتخاذها حيال أزمة التعليم والتغيير السياسي في الوطن العربي، هو وضع استراتيجية إصلاحية وتكيفية حديثة، يمكن إذا ما بلورت في مداخل ومنهجيات محددة أن يتحقق بناء عليها عملية تغير سياسي ناجحة اتجاه الديمقراطية، وعليه يتطلب تطبيق البديل الاستراتيجي المقترح لأجل إصلاح سياسة التعليم والتغيير السياسي بادئ ذي بدء؛ "تفعيل آليات التحديث والتنمية السياسية"، والتي يمكن في إطارها تكامل المؤسسات التربوية لأجل ترقية الوعي الحسي لدى الطلاب وتأهيلهم لأنماط جديدة من التنشئة السياسية يمارسون بها العمل السياسي ويفهمون بها المجتمع الذي يعيشون فيه، إذ تم بشأن هذه العملية تفعيل وسائط تربوية عدة والتي من ضمنها²⁷؛

- التربية الأخلاقية.
- التربية المدنية.
- التربية السياسية.

وتقترح الدراسة من ناحية، أن العمل الاستراتيجي لا بد ان يستند إلى بديل اقتصادي آخر يتصل بضرورة " ثمين دور العنصر الانساني في ضوء عملية إصلاح التعليم والتغيير السياسي"، ويتحقق ذلك من خلال تسريع عمليات الاستثمار في رأس المال الانسان وما يحتاج إليه هذا الأخير بشأن احتياجات سوق العمل من تنمية للمهارات والمعارف والاستخدام الأمثل للإمكانيات التكنولوجية المعاصرة، وبالتالي فإنه لا بد من استفزاز العمل بالأولويات الاقتصادية التالية²⁸؛

- تشجيع الاستثمار في رأس المال الانساني.
 - تنمية المعرفة والمعلومات لدى العنصر الانساني.
 - اعتماد اقتصاديات التعليم المفتوح.
 - تحسين التعليم في ضوء متطلبات الجودة الشاملة.
- ومن ناحية أخرى تدعو الاستراتيجية المقترحة لإصلاح سياسة التعليم والتغيير السياسي "إيجاد شيء من علاقات التكامل الايجابي بين المؤسسات التعليمية والبيئة الاجتماعية المحيطة"، بمعنى تطوير التعليم على حسب الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، وذلك بحسب ما يلي²⁹؛
- إعادة تفعيل دور المدرسة في تنمية المجتمع الخارجي.
 - تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية الانسانية.
 - الحاجة إلى التكييف التربوي مع متطلبات التغيير الثقافي.
- هذا وفي الأخير، يظهر أن الآليات التي سبق لنا أن ذكرناها، إنما تبدوا ملائمة إلى حد كبير لو قدر للأنظمة السياسية العربية العمل بها في نطاق سياستها التربوية الشاملة، وزيادة الاستثمار فيها مستقبلا بما يخدم مشروعاتها التنموية والقومية، وبالتالي تسريع امكانياتها في التحول إلى أنظمة حكم ديمقراطية قوية وفعالة في المنطقة.

الخلاصة:

من المفيد - وقد وصلنا إلى ختام هذه الدراسة - أن نلفت الانتباه إلى استخلاص عام مؤداه:- أن ارتباط التعليم بعمليات "المشاركة السياسية" و"الشرعية" و"الهوية الوطنية"، يعد ضرورة ملزمة في إطار ما يمكن استحضاره لإنجاح عملية التغيير السياسي المطلوب في البلاد العربية على وجه العموم.

لكن ما تجب الإشارة إليه في ضوء ما يمكن طرحه في شكل استنتاجات فرعية لهذه الدراسة، أن ثمة اتفاق عام على وجود أزمات تربوية تعليمية عدة، حال بسببها دون تحقيق الأهداف المنشودة للتغيير السياسي في هذه البلدان، ومن ضمنها؛ أن نظام التعليم التقليدي القائم على ثقافة التلقي الصامت للمعرفة، والإتباع، والقهر، والتسلط، والنزوع إلى طرائق التلقين، الحفظ، ترتب عنه انعكاسات سلبية عدة على أداء الأنظمة السياسية العربية ومخرجاتها، وذلك بحكم ضعف ثقافة الإبداع، والنقد والمشاركة لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع العربي، فضلا عن ذلك أن استشراء الأمية، أسفر عنه تدني معدلات المشاركة

السياسية لدى فئات واسعة من الجماهير العربية، وذلك لأبرز المظاهر والأسباب نذكرها كآتي؛

- انخفاض درجة الوعي السياسي.
 - الشعور بالاغتراب وباللامبالاة السياسية في المجتمع.
 - الامتثال التام للسلطة السياسية.
 - تكريس الوضع المتخلف للاقتصاد والتنمية الاجتماعية والحضارية.
- وبالتالي، فإنه على قدر الضعف المستمر لنظام التعليم العربي، فقد شكلت هذه الأوضاع، إحدى الخلفيات الرئيسية لأهداف إصلاح سياسة التعليم، والتغيير السياسي في المنطقة، وذلك بناء على ضرورة الأخذ بجمللة المتطلبات التالية؛
- تفعيل آليات التحديث والتنمية السياسية.
 - ثمين دور العنصر الانساني في ضوء عملية إصلاح التعليم والتغيير السياسي.
 - ايجاد شيء من علاقات التكامل الايجابي بين المؤسسات التعليمية والبيئة الاجتماعية المحيطة.
- ومما تقدم يتبين أن الاقتراحات المطروحة لإصلاح سياسة التعليم في الوطن العربي من الممكن جدا أن تؤدي إلى تجاوز العقبات البارزة في طريق التغيير السياسي المنشود في مجمل الاقطار العربية الاكثر حاجة في هذا الضرف إلى التنمية والديمقراطية والتحديث.

الهوامش:

- 1- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 2005، ص.107.
- 2- إبراهيم عبد الجليل، أثر القرآن الكريم في تغيير الحياة الاجتماعية والمجتمع العربي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2013، ص.16.
- 3- وذلك لمسلمة مفادها أن التغيير مصطلح محايد، لا يحوي أي دلالة تعبر بالضرورة عن السلبية أو الإيجابية، فهو يعكس حدوث تغييرات في الظواهر دون أن يكون لهذا التغيير اتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون، أو بمعنى ما، أن التغيير قد يكون ارتقاء وتقدما، وقد يكون نكوصا وتخلفا، ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهرها حياتها، والتأخر والتخلف في البعض الآخر، أو بحسب تعبير "ابن خلدون" من الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام، وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنها مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذا يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"، أنظر في هذا الصعيد؛ مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص.16.
- 4- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص.474.
- 5- إسماعيل صبري مقلد، محمود، ربيع محمد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: منشورات الجمعية الكويت، 1999، ص.47.
- 6- منى سالم جعوب، قيادة المجتمع نحو التغيير، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.15.
- 7- فعلى سبيل المثال الضغوط التي تأتي من النخبة السياسية وتؤثر في على التغييرات في قدرات النظام السياسي، يمكنها أن تحدث تغييرات في المجتمع أو النظام السياسي الدولي، والتي بدورها يمكنها أن تغير نظام العرض والطلب، وحين النظر إلى النظام السياسي على مستوى تفاعله مع البيئة، فإن الانتباه سيتجه إلى التغييرات في حجم وكمية التدفق في المدخلات والمخرجات، وهذه التغييرات في الحجم والكمية قد تكون المنبه للتغيير السياسي، طالع في هذا الصدد؛ أالموند، جبريال، السياسة المقارنة إطار نظري، (ترجمة: مغيري، البشير)، بنغازي: قاريونس، 1996، ص.116.

- 8- ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، خريف 2006، ص.17.
- 9- نفس المرجع، ص 17.
- 10- مكي ثروت، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص.127.
- 11- جان ماري دانكان، علم السياسة، (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 169.
- 12- حسين أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية: 1997، ص 74.
- 13- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص.322.
- 14- جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، ص.400.
- 15- محمد فوزي عبد المقصود، الفكر التربوي للأستاذ الامام محمد عبده وآلياته في تطوير التعليم، على الموقع الالكتروني؛ www.kotobarabia.com
- 16- فضلا عن ذلك فإن لهذه الكلمة معنى مماثل في الفكر التربوي العربي المعاصر، إذ يشير الباحث "خالد محمد أبو شعيرة" إلى التعليم بصفته "العملية التي يتم بموجبها نقل التراث الفكري إلى المتعلم، فهو مصطلح يطلق على مجهود يقوم به فرد أو جماعة لمساعدة المتعلم على تحقيق هدفه، وهذا المجهود هو عملية إلقاء معارف ومعلومات وخبرات من المعلم إلى المتعلم بقصد حفز المتعلم وإثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي وتهيئته الظروف التي تمكنه من التعلم أيا كان نوعه"، وأنه كذلك على حسب تعبير فايز مراد دندش؛ "عملية إعادة بناء الخبرة التي يكتسب المتعلم بواسطتها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم، أو هو "حث المتعلم على التعلم فينقل إليهم المعرفة ويدربهم على مهارات معينة ومحددة، ويجعلهم أكثر وعيا بالمعلومات وهو يقاس بما يتعلمه الفرد، فالتعليم والتعلم من وظائف المدرسة، ومن هنا يختلف التعليم المدرسي عن الخبرة الحية التي يعيشها الفرد خارج المدرسة"، إنه بعبارة أخرى مجموعة الأساليب التي يتم بواسطتها تنظيم عناصر البيئة المحيطة بالمتعلم بكل ما تتسع له كلمة البيئة من معان بغرض اكتسابه خبرات تربوية معينة، (أنظر في هذا الصعيد إلى ما يلي؛ (مصطفى ناصف، "نظريات التعلم: دراسة مقارنة"، الكويت، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 70، أكتوبر 1983، ص.201)، (فايز مراد دندش، في أصول التربية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، 2004، ص.95).

- 17- إسماعيل علي سعد، حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2014، ص. 327، 328.
- 18- ريتشارد داوسن، وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، (ترجمة: زاهي البشير المغربي)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1991، ص. 216.
- 19- محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2016، ص. 141.
- 20- بكر سميح المواجدة، التربية السياسية، عمان: دار جليس الزمان، 2010، ص. 38.
- 21- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014، ص. 211.
- 22- منار محمد بغدادي، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص. 91.
- 23- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، بيروت: دار الشرق، 1984، ص. 15.
- 24- زرزاز العياشي، "الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية"، المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، د. س. ن. ص. 111.
- 25- محمد غربي، "العولة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد السادس، 2015، ص. 28.
- 26- منير الحمش، "من مجتمع مخاطر والدولة الرخوة إلى الغضب والثورة ثم إلى أين؟"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 55، ص. 201-203.
- 27- محمود قمير، دراسات في التعليم العربي و تطويره، عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006، ص. 244.
- 28- إذ يحاول أنصار هذا الاتجاه من مقترب اقتصادي، إعطاء أهمية أكثر لعملية الاستثمار في العنصر الانساني من خلال التعليم في جميع مراحل، بما في ذلك التعليم المهني، أي اعتبار التعليم من وجهة أنصار هذا المدخل بمثابة عملية استثمار من شأنها أن ترفع من قدرة الأفراد الإنتاجية، ومن دور قيمة العمل كعامل من المعادلة الإنتاجية المبنية على رأس المال والعمل، وبالتالي تكوين المواطن القادر على تحمل مسؤوليات التنمية المنشودة، أنظر ضمن هذا الاطار مضمون الدراسة التالية؛ حامد عمار، "حول التعليم العالي العربي والتنمية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد أربعون، السنة الخامسة، ص. 121.
- 29- تسعى الاستراتيجية المقترحة هنا إلى المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق أهداف اصلاح سياسة التعليم والتغيير السياسي، وذلك من مقترب يحاول فيه أنصار هذا الاتجاه العمل على

إيجاد أكبر قدر ممكن من التكامل بين المؤسسة التعليمية، والمجتمع، وانفتاح أحدهما على الآخر، وبالتالي، فإن نجاح التنمية الاجتماعية كآلية لتحقيق التغيير السياسي يتوقف على تحقيق تلك الشروط أولاً، وهي تتوقف بدورها على امتلاك القائمين على التخطيط للمعرفة الكافية بالظروف البنائية، الثقافية، والاجتماعية للمجتمع، طالع في هذا الصدد؛ محمد الجوهري، علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة: دار المعارف، ص.79.